متنافر عنهما ومن اصغى قولهم ان ما مع المتنافر متنافر وبالجملة الشيئان اللذان بينهما معية ذاتية اي احتياج ذاتي
الى علة تامة فلا يلزم ان يكون المحتاج اليه احدهما محتاجا الى الآخر وذلك ظاهر لمن له ادنى تأمل قال
ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التضايف لظهور امره قد عرفت مدار حاجة التضايف الى
العلة فلا حاجة لما ذكره ولكن الدليل الكلي القطعي اذ لم يدل عليه كما ذكرنا وكان المشهور عدم الارجاع
فلذا ذكره الشارح اذ قد يثبت ان شيئا منهما ليست علة الاخرى وانت قد عرفت فيما قررنا
سابقا ان مقصود المصنف بعد اثبات التلازم بين الهيولى وطبيعة الصورة بيان كيفية التلازم بينهما بان واحدا
منهما ليس علة للآخر بل هما معلولا علة واحدة وليس المقصود منها اثبات كيفية التلازم بين الهيولى
والصورة الشخصية اذ ليس الكلام فيهما فانهما ليسا من باب المتلازمين فاذن وجه كل واحد من
الهيولى وطبيعة الصورة سواء كانت طبيعة نوعية كما في الجسمية او طبيعة عامة شبيهة بالجسمية كما في
الصورة النوعية عن سبب منفصل عنهما اذ لو كان متصلا وحالا فيهما فاما ان يكون عرضيا او
جوهريا والاول باطل لانه يلزم علية الاعراض لطبائع محالها وهو يستلزم الجوهرية فبيان اللزوم ان
ذلك العرض اما ان يكون قائما بالجسم المركب من الهيولى والصورة فحينئذ يكون متقدما على وجود طبيعته لان
علة وجود طبيعة الجزء تكون علة لوجود طبيعة الكل واما ان يكون قائما باحد من الجزئين اعني الهيولى والصورة
فالمحذور المذكور لازم بلا كلفة كما لا يخفى على من له ادنى تامل والثاني ايضا باطل فان الحال الجوهري اما
ان يكون صورة جسمية او نوعية فلو كان علة للهيولى والصورة لكانت علة لنفسها ثم ان ذلك المنفصل
مفارق عن الاجسام وتوابعها اذ لو كان جسما لكان الكل علة تامة لكل واحد من اجزائه فيكون علة
لنفسه ولو كان من توابعها يرجع الى ما ابطلناه من كونه حالا في الجسم او مع الاقوى
فلا يخلو اما ان يكون اه المراد بالمعية بينهما اما المعية الزمانية وليس الكلام فيها
كما هو الظاهر او المعية الذاتية كما تقتضيه العقل السليم وحينئذ يكون الترديد بينهما من القسم
والمقسم فان وجد بينهما سبب تام ثالث هو المعية الذاتية بينهما والشارح تفحص عن حالهما
بالترديد فهو المقسم وقد جعله القسم بعينه في الترديد ويمكن الجواب عنه باختيار الشق الاول والثاني

غير ظاهر واختيار الشق الثاني ويقال ليس المقصود منها الترديد حقيقة والتقسيم حقيقة بل الغرض الاصلي
له بيان المطلوب وان تداخلت الاقسام وان افضى الى التطويل بلا طائل فينقلب التلازم بالطبع
الى التصاحب الاتفاقي كلا بل لا ينقلب اصلا كما عرفت فانا اذا فرضنا الشيئين معلولين
لثالث كالفلك الاعلى والعقل الثاني اذ كانا معلولين للعقل الاول ولا افتقار بينهما فيكون
التلازم بينهما نتيجة القياس من الشرطيين اللزوميين من ان كلما تحقق العقل الثاني تحقق العقل
الاول وكلما تحقق العقل الاول تحقق الفلك الاعلى وكلما تحقق الفلك الاعلى تحقق العقل الاول
كلما تحقق العقل الاول تحقق العقل الثاني فيمتنع فرض التلازم بينهما مع بيانه ان الهيولى
اذا تجردت عن الصورة في الوجود يلزم المحالات المذكورة في فصل بيان عدم تجردها عنها فيستلزم
بالنظر الى ذاتها اي المهية المقرونة بالوجود للصورة وكذلك الحال في الصورة فالنظر الى الهيولى فاذا ثبت
التلازم في ذاتهما يلزم ثبوت الافتقار في ذاتيهما والا فيكون التصاحب الاتفاقي فيهدم اصلا
وليس لها جهتان اه فان قلت لها جهتان جهة الذات التي هي عين الاستعداد وجهة الوجود التي
هي غير الذات وهو الفاعل فمن جهة الوجود يجوز ان يكون الهيولى فاعلا ومن جهة الذات قابلا قلت
ان القابل بما هو قابل اي لا يكون قابليته عين ذاته يعني انها متشاركة من صفات الوجود فليس له صلاحية الفاعلية
والايجاد في ذاته مرتبة اخرى فالمنع هيهنا انما هو ان اللتان تحسب احديهما نوعا بالاخرى باثره وهذا صادق بسبب
احديهما وقد مر ما فيه فتذكره لان علاقة الاستعداد انما تكون بحسبها اه وانت تعلم ان هذا
غير نافع في هذا المقام فان الاستعداد للهيولى انما يكون بالنظر الى الجسمانية الخاصة جنسا وشخصا او صنفا
دون الطبيعة النوعية للجسمية لعدم الافتقار فيها بالنظر الى النوعيات الخاصة نوعيا وصنفيا وشخصيا كان
نوعية ما لكن الجهة بالنظر الى الهيئة المفارقة والايجاد انما اعتبر بالنظر الى الصورة التي لا افتقار فيها او
الطبيعة النوعية في الجسمية ولو عامة في النوعيات وذلك لان التلازم انما يعتبر فيهما فان الهيولى يجوز ان
يكون علة موجبة للتلازم او شريكة لها ولا باس فيهما واذ ليست آلة او واسطة مطلقة اه وذلك
لما تقرر في موضعه ان العلة التامة هي الآلة المطلقة والواسطة كذلك لا بد ان يكون اقوى في التحصل من